مجلّة الذخيرة للبحوث و الدراسات الإسلامية المجلد الأول العدد الأول ( ديسمبر 2017 م )
مجلّة الذخيرة للبحوث و الدراسات الإسلامية
ردمد : ISSN : 2588 – 1728
http://eddakhira.univ-ghardaia.dz

# الرسم القرآنى بين النص والعمل
# دراسة للاختلاف فى حكم رسم الألف فى كلمتى سقاية وعمارة بين الإثبات والحذف

د . الشيخ التيجاني أحمدي
جامعة نواكشوط العصرية موريتانيا
tijani1985@yahoo.com

## ملخص

عرض البحث مسألة الرسم القرآني بين النص والعمل، ودرس حالة الاختلاف في حكم رسم الألف في سقاية وعمارة بين الإثبات والحذف، كمسألة من المسائل التي يختلف العمل فيها مع النص، وقد تطرق الباحث في المبحث الأول للمصاحف العثمانية ونشأتها، ثم لحكم الرسم وموقف العلماء من توقيفه واصطلاحه، ثم تعرض في المبحث الثاني لقواعد الرسم من حيث الإجمال، ثم ركز على قاعدتي الإثبات والحذف لتعلقها بالمسألة المبحوثة، فعرف بأحوال الحذف وأقسامه، وكذا مرجحات الإثبات والحذف في الرسم. وتطرق في المبحث الثالث لحكم الألف في سقاية وعمارة، وهنا تطرق لموقف الإثبات والقائلين به، وأدلتهم وحججهم في رجحانه، ثم تطرق لموقف الحذف والقائلين به أيضا وأدلتهم وحججهم. ثم ختم بخاتمة: خلص فيها إلى رجحان القول بحذف الألف في ﴿سِقَايَةَ﴾ و﴿عِمَارَةَ﴾ استنادا إلى ما قدم من أدلة ونقول، ولكونه هو الموافق لمصحف الإمام.

**الكلمات المفتاحية:** الرسم، سقاية، عمارة، الحذف، الإثبات.

## Abstract

The research presented the question of the drawing of Koran between the text and the work, and it studied the state of the difference in the rule of drawing .the character of (Elif) in the two words (Siqaya and Imara ) between proof and deletion, as one of the issues in which work is different from the text. The researcher has dealt in the first topic of the Ottoman Koran books and its origin, and then the rule of drawing and position of the scientists of its cessation and its terminology, and then he presented in the second section of the rules of drawing in terms of total, and then .he focus on the two rules of proof and deletion to relate to the question of the research, he knew the conditions of the deletion and its divisions, as well as the likelihood of proof and deletion in the drawing. . And he touched on the third section of the rule of (Elif) in the two words (Siqaya and Imara ), and here he touched on the position of proof and those who are support this proof، and their evidence and arguments in its supremacy, and then he addressed the position of the deletion and those who are also support it and their evidence and arguments. And then he seals with a conclusion: in which he concluded by saying the supremacy of the deletion of (Elif) in the two words (Siqaya and Imara ) based on the evidence provided and quotations, and this is corresponding to the Koran of the Imam Ottoman.

Keywords: drawing, (watering: Siqaya, building: Imara), deletion, proof.

**المقدمة:**

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا قيما، والصلاة والسلام على خير مرسل ومبلغ، وبعد

فإن من أعظم الخير أن يسعد الإنسان بخدمة كتاب الله تعالى، ويصرف همته ويبذل جهده ويفني عمره فيه. فكتاب الله منبع العلوم ومنشأ الفنون، لا تفنى فوائده، ولا تنقضي حِكمه وأسراره. يشرف الإنسان بما حفظ منه، وما تعلم من علومه، وما قدم من جهد في سبيل خدمته؛ ولهذا شرف العلماء بالاشتغال به، فقد اهتموا برسمه وتجويده فبينوا ذلك أحسن تبيان.

وفي هذا البحث سأتناول جزئية من جزئيات الرسم القرآني، حيرت كثيرا من الباحثين، ووقع فيها اختلاف بين العلماء، والحاجة ماسة إلى بيانها، وهي مخالفة العمل في الرسم للنص، وتحديدا في مسألة حكم ألفي ﴿سِقَايَةَ﴾ و﴿عِمَارَةَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ (التوبة:18) هل هما بالحذف أم بالثبت.

فقد قال أكثر المغاربة بحذفهما، وانتصروا لذلك بأدلة وحجج، ونقول متعددة، وأمثلة مشابهة، تزيل الريب والشك فيهما، وإن كانت المصاحف أطبقت على إثباتهما ما عدا مصحف طبع في الجمهورية الإسلامية الموريتانية حديثا، وهذا القول يسنده النقل الذي يؤكد ثبوت حذفهما في المصحف الإمام.

أما المشارقة وبقية المغاربة فقد آثروا إثبات الألف في الكلمتين، استنادا إلى سكوت أغلب الرسامين عنهما.

وحديثي –إن شاء الله– سيُجلِي الغامض في هذه المسألة، ويبين القول الذي أراه صوابا.

**خطة البحث:**

يشتمل البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس، وتفصيل ذلك في الآتي:

**المقدمة:** وقد ضمنتها خطة البحث وأهمية الموضوع وسبب اختياره.

ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: حقيقة المصاحف العثمانية:** يتحدث عن أصل المصاحف العثمانية، وحكم الرسم العثماني.

**المبحث الثاني: قواعد الرسم (الإثبات والحذف):** تحدثت فيه عن قواعد الرسم من حيث الإجمال، وركزت على قاعدتي الإثبات والحذف لتعلقهما بموضوعي.

**المبحث الثالث: حكم الألف في كلمتي سقاية وعمارة** تحدثت فيه عن موقف إثبات الألف في الكلمتين، وموقف حذفهما، مبينا أدلة الموقفين.

خاتمة: فيها أهم الاستنتاجات والخلاصات والتوصيات.

الفهارس:

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

## المبحث الأول: حقيقة المصاحف العثمانية

مرّ المصحف بمسارات عديدة، هي: الكتابة ثم الجمع ثم النسخ، ونسخ المصاحف له قواعد وضوابط استقر عليها، وهنا سنين هذا الكلام المجمل وفق المطلبين الآتيين:

### المطلب الأول: مسار نسخ المصاحف العثمانية

دوّن النص القرآني مع بداية نزوله، وتوفرت له العناية الفائقة لذلك، فقد كان القرآن كله مكتوبا لدى الصحابة-رضوان الله عليهم-، كل بما حظي به منه، فلم يكن جميعه عند واحد منهم بعينه، وإنما كان مفرقا عليهم في رقاع[1] وأكتاف[2] وعسب[3] ونحوها، وكانت تلك القطع المكتوبة بمحضره -عليه الصلاة والسلام- يحرسها الصحابة في بيوتهم، ويعكفون على استظهارها؛ بل كان القرآن يحفظه كله من لا يحصيهم العد في عهده صلى الله عليه وسلم.

وبعد وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم- بعام بدت الحاجة ملحّة لجمع هذه الصحف المبعثرة في مجموعة مدونة سهلة الاستعمال، حيث تتبعت آيات كل سورة، كما هو ثابت من قبل في حافظة جماعة الصحابة. فجمع في مصحف واحد على عهد الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم نسخت المصاحف في عهد الخليفة عثمان -رضي الله عنه-، وكان جمع أبي بكر -رضي الله عنه- للقرآن لحاجة اقتضتها ظروف المسلمين في زمنه، وهي حاجتهم لأن يكون عندهم القرآن مجموعا في مصحف واحد، حتى لا يضيع المكتوب، أما في زمن عثمان -رضي الله عنه- فالحاجة مختلفة، وهي جمع الناس على مصحف واحد، ذلك أن عثمان -رضي الله عنه- لما رأى اختلاف الناس

(1) – الرقاع جمع رقعة، وقد تكون من جلد أو رق أو كاغد، ينظر فتح الباري ( 13/11).

(2) – الأكتاف جمع كتف، وهو العظم للبعير أو الشاة كانوا إذا جف كتبوا عليه. فتح الباري ( 13/11).

(3) – العسب: أضلاع جريد النخل يكتب عليها قديما، جمعها عُسُب، فقد كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض منه. معجم مصطلحات القراءات للأستاذ الدكتور عبد العلي المسئول، ص (255).

في القراءات بسبب تفرق الصحابة في البلدان واشتداد الأمر فيه وتعاظمه، حتى وقع ما وقع بين أهل الشام والعراق، مما ذكره حذيفة رضي الله عنه؛ وذلك أنهم اجتمعوا في غزوة أرمينية، فقرأت كل طائفة بما روي لها، فاختلفوا وتنازعوا وأظهر بعضهم تكفير بعض والبراءة منه وتلاعنوا، فأشفق حذيفة مما رأى منهم، فلما قدم حذيفة المدينة فيما ذكر البخاري، (**قدم على عثمان -رضي الله عنهما- وكان يغازي أهل الشأم في فتح أرمينية، وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان -رضي الله عنهما-: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة، قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان -رضي الله عنه- إلى حفصة: (أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك)، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان -رضي الله عنه-، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: (إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم) ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف، أن يحرق**)[1].

ولدراسة هذه الرواية والوقوف على أهم مضامينها، يحسن بنا عقد ذلك في الفقرات الآتية:

### 1. الأسباب الداعية للجمع:

كان الداعي في عهد عثمان -رضي الله عنه-، هو الخوف على الأمة من الافتتان في دينها، بسبب اختلاف الحروف التي يقرأ بها القرآن، كما كان في إشارة حذيفة بن اليمان على عثمان -رضي الله عنهما-، قال له: (**يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصاري**)، وإذا كان بعض كبار الصحابة لم يستوعب أول الأمر مثل ذلك الاختلاف، كأبي بن كعب، حتى أزال النبي -صلى الله

(1) - صحيح البخاري، رقم:(66) كتاب فضائل القرآن، رقم:(3) باب جمع القرآن، الحديث رقم:( 4987).

عليه وسلم- عنه الحرج، فكيف الشأن في سائر الناس بعد انتشار الإسلام وتوسع رقعته وكثرة من دخل فيه من الشعوب؟.

فمن الطبع أن يتمسك كل بما بلغه من القراءة، وما حفظه من الحروف، خاصة إذا كان في الناس من هو حديث عهد بالإسلام، ولا يعلم عنه الكثير، وتغلب عليه الحماسة وحب التقليد. هذا هو سبب الجمع، وهو المفهوم من الرواية آنفة الذكر.

## 2. نسخ المصاحف:

بعد الاختلاف في القراءة كلف عثمان _رضي الله عنه_ لجنة تذهب معظم الروايات إلى أنها كانت تتكون من أربعة أشخاص، وكان أخبرهم على ملأ من الصحابة ولم يعترض أحد غير عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قائلا: **(يا معشر المسلمين، أعزل عن نسخ المصاحف ويتولاه رجل، والله لقد أسلمت وإنه لفي صلب رجل كافر! يريد زيد بن ثابت رضي الله عنه)**[1].

إلا أنه لا يوجد من هو أجدر من زيد -رضي الله عنه- للقيام بعمل النسخ؛ لكونه هو كاتب هذا المخطوط الأساسي ومحرره، وهناك رواية تقول أن النساخ اثني عشر[2].

والأربعة النساخ هم الأشهر زيد بن ثابت من الأنصار، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام من المهاجرين رضي الله عنهم.

وهؤلاء الأربعة كلفهم عثمان -رضي الله عنه- نسخ مصحف حفصة بعدد من النسخ يعادل عدد الأمصار الرئيسية في الدولة الإسلامية[3].

وساروا على منهج واضح اختطه لهم، وهو كالآتي:

(1) – المصاحف، رقم الحديث:(62)،(190/1).

(2) – ينظر كنز العمال:(586/2)، الحديث رقم:( 4782)، وابن سعد في الطبقات:(212/2/1).

(3) – القرآن الكريم الوثيقة الأولى، ص (20).

- اعتماد النسخة التي جمعت في عهد الخليفة الثاني، يقول الطبري: «إن الصحف التي كانت عند حفصة جعلت إماما في هذا الجمع الأخير»[1].

ومعنى ذلك أنها أعيدت كتابتها -كما يذكر ابن حجر- في قراطيس[2].

كانوا إذا اختلفوا في شيء، كتبوه بلغة قريش لأن القرآن نزل بها، فهي اللغة المفضلة لكتابة النص القرآني عند حدوث الخلاف بين القرشيين الثلاثة. ولذا قال عثمان -رضي الله عنه- للثلاثة القرشيين: **(إذا اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش، وقد اختلفوا في كتابة ﴿ٱلتَّابُوتِ﴾** (البقرة:246) **(التابوه). أيكتبونه بالتاء أو الهاء؟ فقال زيد بن ثابت: إنما هو التابوه، وقال الثلاثة القرشيون: إنما هو ﴿ٱلتَّابُوتِ﴾، "فترافعوا" إلى عثمان -رضي الله عنه-، فقال: اكتبوه بلغة قريش؛ فإن القرآن نزل بلغتهم)**[3].

- في حالة تمسك أفراد اللجنة كل برأيه، يرفع الأمر إلى خليفة المسلمين لينظر فيه، وذلك بحضور الصحابة -رضوان الله عليهم-، وكانوا إذا اختلفوا في شيء أخروه، حتى ينظروا آخرهم عهدا بالعرضة الأخيرة، فيكتبوه على قوله[4].

فالقراءات الموجودة في العرضة الأخيرة هي أبعاض القرآن، فما أمكن جمعه منها بالخط جمعوه بالخط في المصاحف المكتوبة، حيث لم يكن في خط الصحابة شكل ولا نقط، ومن المعلوم أن كثيرا من الحروف العربية متشابهة في الكتابة مثل "الياء" قد تقرأ "باء"، "الجيم" حاء؛ ولذلك تمكنوا من الجمع بالخط بين ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ (النساء:94) و﴿**فتثبتوا**﴾ وبين ﴿**ينشركم**﴾ ﴿**يُسَيِّرُكُمْ**﴾ (يونس:22) ﴿**مَلِكِ**﴾ (الفاتحة:3) يجوز قراءتها ﴿**مَٰلِكِ**﴾، طبقا للقراءات المختلفة الواردة في السنة، والدليل ما ورد في السنة قصة هشام وعمر[5]، وأما ما لم يمكن جمعه بالخط فوزعوه على المصاحف[1].

(1) - جامع البيان ( 52/1).
(2) - فتح الباري، لابن حجر(173/11)
(3) - ينظر فضائل القرآن، لابن كثير (71).
(4) - ينظر كتاب المصاحف، رقم الحديث:(88)، (213/1).
(5) - القرآن الكريم الوثيقة الأولى، ص ( 24).

وجردت هذه المصاحف من جميع هذه الزيادات التي لم تتوافر قرآنيتها، وإنما كانت من قبيل التفسير أو تفصيل المجمل أو إثبات المحذوف، وأهملت منها جميع الروايات الأحادية، وأضحت سورها وآياتها مرتبة على النحو الذي نجده في مصاحفنا اليوم، وخلت المصاحف العثمانية من النقط والشكل(2).

وبانتهاء العمل بما يتفق تماما مع النص الأصلي أعيد مصحف حفصة –رضي الله عنها– إليها، بينما جلدت النسخ الأخرى ووزعت على الأمصار، باعتبارها نماذج لا عوض عنها تبطل كل ما يخالفها من قريب أو بعيد.

وقد استمر عمل الجماعة في نسخ المصاحف مدة خمس سنين، من سنة خمس وعشرين إلى سنة ثلاثين في التحقيق، ثم أرسلوا المصاحف المكتوبة إلى الأمصار(3).

وحينما تم توحيد المصحف على الشكل المقرر استنسخ عثمان –رضي الله عنه– منه عدة مصاحف أرسل بها إلى الأمصار.

واختلف في عدد هذه المصاحف، فقيل أربعة، وقيل ستة، وقيل سبعة، والمشهور أنها خمسة(4).

وأيا كان عدد هذه المصاحف، فقد كانت الأساس لاستنساخ آلاف المصاحف في الديار المترامية الأطراف، موحدة منظمة مؤصلة، اشتملت على القرآن بجزئياته وحيثياته كافة، دون زيادة أو نقصان، أو تغيير أو تحريف؛ بل هي من الوثوق بكونها عين القرآن الذي أنزل على الرسول –صلى الله عليه وسلم– بجميع خصوصياته في التنزيل والترتيب والتوقيف.

### 3) إحراق المصاحف:

(1) – مقالات الكوثري، ص ( 31).

(2) – فتح المنان ص (10).

(3) – ينظر الإتقان (389/2)

(4) – انظر فتح الباري، لابن حجر (20/9)، الإتقان، (211/1).

حين كتبت المصاحف العثمانية جعلها أمير المؤمنين عثمان -رضي الله عنه- المرجع للمسلمين في مصاحفهم، وأمر بإزالة ما سواها من مصاحف، حيث كان هناك صحابة عاصروا التنزيل فحفظوه ودونوه في مصاحف خاصة، فيها ما نسخ وما لم ينسخ، وبعضها مرتب ترتيب النزول، وبعضها فيه التفسير النبوي وغيره، فحز قرار عثمان -رضي الله عنه- في نفوس بعضهم، وصعب عليه ترك ما دونه في حياة النبي -صلى الله عليه وسلم-، إلا أن مراجعة متأنية لهذا الأمر الصادر من الخليفة وضرورته سمحت لنفوس الصحابة أجمعين سوى ابن مسعود-رضي الله عنه- أن ينصاعوا له وينفذوه، لما رأوا فيه من جلب لمصلحة، وهي توحيد المسلمين على مصحف واحد، ودرء مفسدة، وهي الاختلاف والتنازع، الذي يجر إلى الهلاك في الدنيا والآخرة.

وهكذا تم الأمر للخليفة بحرق المصاحف الشخصية، ولم ينقل موقف معارض لحرق المصاحف غير موقف عبد الله بن مسعود-رضي الله عنه- الذي أساءه ذلك، وأبى أن يسلم مصحفه، وأفتى الناس بالاحتفاظ بمصاحفهم، قال ابن مسعود_رضي الله عنه_: **(من استطاع منكم أن يغل مصحفه فليغله، فإن من غل شيئا جاء به يوم القيامة)**، ثم سوغ اعتراضه بقوله: **(قرأت من فم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- سبعين سورة، أفأترك ما أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم؟)** [1].

على أن سبب اعتراض ابن مسعود-رضي الله عنه- على جمع عثمان -رضي الله عنه- يرجع إلى اختيار زيد -رضي الله عنه- لهذا الجمع؛ فقد اعترض على هذا الاختيار بأنه أسبق منه في الإسلام، وتمكنه من قراءة القرآن: **(من سره أن يقرأ القرآن غضا...)** [2]، وقوله: **(والذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله تعالى إلا أنا**

(1) – مسند أحمد مسند عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه، رقم الحديث(3929).

(2) – ينظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني (124/18).

**أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله، تبلغه الإبل لركبت إليه)[1].**

يقول القرطبي: «لم يكن الاختيار لزيد من أبي بكر وعمر –رضي الله عنهم– على عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه– في جمع القرآن، وعبد الله أفضل من زيد وأقدم في الإسلام، وأكثر سوابق وأعظم فضائل، إلا أن زيدا كان أحفظ للقرآن من عبد الله في حياة رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فالذي ختم القرآن وحفظه ورسول الله –صلى الله عليه وسلم– حي أولى بجمع المصحف وأحق بالإيثار والاختيار»[2].

إضافة إلى هذا أن مستند زيد–رضي الله عنه– في الجمع إنما كان الصحف التي جمعها في عهد الصديق، ولم يعتمد حفظه أو حفظ غيره مجردا.

ولم يمر موقف ابن مسعود–رضي الله عنه– دون نقد من الصحابة، فقد عابوا عليه موقفه، خاصة أن الموقف العام من الصحابة كان متفقا على رأي عثمان رضي الله عنه.

قال مصعب بن سعد: **(أدركت أصحاب النبي ﷺ حين شقق عثمان ﷺ المصاحف، فأعجبهم ذلك، أو قال: لم ينكر ذلك منهم أحد)[3].**

وقال الزهري: **(بلغني أن ذلك كره من مقالة ابن مسعود، كرهه رجال من أفاضل أصحاب النبي ﷺ)[4].**

(1) – صحيح البخاري: (66)كتاب: فضائل القرآن(8) باب: القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، الحديث رقم:(5002)، صحيح مسلم: (44)كتاب: فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم (22) باب: من فضائل عبد الله ابن مسعود الحديث رقم:(4263).

(2) – جامع البيان (53/1).

(3) – فضائل القرآن لابن سلام، ص (284)، المقنع في رسم مصاحف الأمصار، للداني، ص (18).

(4) – فضائل القرآن لابن سلام، ص (285)، المرشد الوجيز، ص (53).

ويبدو أن ابن مسعود –رضي الله عنه– صار في آخر أمره إلى موافقة الجماعة، وإن كان قد احتفظ بالقراءة على حرفه؛ لأنه أدرك أن الاختلاف الذي وقع بينه وبينهم إنما كان في الحرف أو في الحفظ، وليس هذا من قبيل اختلاف التضاد.

ولهذا حرص عندما استقبل الغاضبين من أتباعه على تذكيرهم بقيمة جميع القراءات التي جاء بها الوحي، فقال لهم: **(إني قد سمعت القرأة، فوجدتهم متقاربين، فاقرأوا كما علمتهم، وإياكم والاختلاف والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم: هلم تعال).**

وبرجوع ابن مسعود –رضي الله عنه– إلى موافقة الجماعة، تمت موافقة الأمة كلها على مصحف عثمان _رضي الله عنه_ حتى قال مصعب بن سعدة: **(أدركت الناس متوافرين...المصاحف. ولما قدم على الكوفة قام إليه رجل فعاب عثمان _رضي الله عنه_ بجمع الناس على المصحف. فصاح عليه، وقال: اسكت، فعن ملأ منا فعل ذلك فلو وليت منه ما ولى عثمان_ رضي الله عنه_ لسلكت سبيله)**[1].

**المطلب الثاني: حكم رسم المصحف:**

يرى جمهور العلماء أن رسم المصحف توقيفي، ويستدلون على ذلك بكون المصحف كتب بين يدي النبي –صلى الله عليه وسلم– بإملاء منه على زيد بن ثابت –رضي الله عنه–، أو بإقراره صلى الله عليه وسلم إياه؛ ويعللون الاختلافات في رسم المصاحف والاختلافات الواردة في رسم بعض الكلمات في المصحف الواحد إلى توجيه النبي –صلى الله عليه وسلم–، لما فيه من مخالفة اصطلاح الكتاب.

وهذا يعني بالجملة أن رسم المصحف كله توقيف من النبي –صلى الله عليه وسلم–، لا مدخل لأحد فيه، وقالوا: إن الداعي إلى هذا القول إن رسم المصحف يتفق في الأغلب مع الرسم الاصطلاحي، ويختلف معه في مواضع كثيرة، والنظر في هذا يحيلنا إلى أن المخالفة لا يمكن أن تأتي اعتباطا لا معنى يسندها ويسوغها خاصة وأن الصحابة كافة أجمعوا عليه.

(1) – المرجع السابق، ص (189).

ومن هنا التمس بعضهم لهذه الاختلافات أسرارا وحكما، وادعى أن كل مخالفة لها معنى.

ومن أشهر من عبروا بوضوح عن هذا القول وانتصروا له، ونصبوا له البراهين: ابن فارس: فهو يذهب بعيدا في نظرته للرسم، فيعتبر اللغة العربية أصل اللغات، ومنشأها، وأنها من توقيف الله وعز وجل؛ ودليله في ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة:31)، وتقتضي نظرته أن اللغة جاءت بالتدريج، فقد وقف الله عز وجل على آدم -عليه السلام- ما شاء بقدر حاجته، ثم تتابع ذلك مع الأنبياء العرب إلى أن وصل الأمر ذروته مع سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-، فآتاه الله عز وجل ما لم يؤت أحدا قبله من التمام والحسن، فاستقر الأمر على ذلك فلا نعلم لغة من بعده حدثت.

ثم يستدل على توقيف الخط بظاهر الآية: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق:1-4) وكذلك بالآية: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ (القلم:1)[1]

قال: وما تواترت به الروايات بأن أبا الأسود[2] أول من وضع العربية، وأن الخليل أول من تكلم في العروض، فلا ننكر ذلك، وإنما نقول إن هذين العلمين كانا قديما وأتت عليهما الأيام، وقلا في أيدي الناس، ثم جددهما هذان الإمامان[3].

وذهب المراكشي[4] إلى أن كل وضع خاص، وكل اختلاف بين المصاحف له علاقة بالمعنى، وليس للكتّاب أي دور فيه. يقول في مقدمة كتابه عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل: «وبعد فإنه لما كان خط المصحف الذي هو الإمام الذي يعتمده

(1) – الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس، ص (14_15).

(2) – هو أبو الأسود الدؤلي، ظالم بن عمرو، قاضي البصرة، توفي سنة: 69ه، انظر السير (5/35-38).

(3) – الصاحبي في فقه اللغة العربية، ص (17).

(4) – أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي العددي، أبو العباس، ابن البناء المراكشي، له عدة كتب منها: "عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، توفي سنة: 721هـ، الأعلام (1/222).

القارئ في الوقف والتمام ولا يعدو رسومه ولا يتجاوز مرسومه قد خالف خط الأنام في كثير من الحروف والأعلام، ولم يكن ذلك منهم كيف اتفق؛ بل على أمر عندهم قد تحقق، بحثت عن وجوه ذلك بمقتضى الميزان ووافي الرجحان ووقفت منه على عجائب ورأيت منه غرائب» [1].

أما دليله على توقيفه من النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأن لا دخل للصحابة في كتابته، كتابة القرآن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فقد كتب القرآن في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-، وبإملاء منه صلى الله عليه وسلم، على الهيئة التي بين أيدينا اليوم، وهذا يدل على توقيفه؛ ولو كان من اصطلاح الصحابة لما بقي على هذه الحال، ولتناولته أيدي التحسين والتجويد، ولغيرته طبقا لتطورات الإملاء، دون أن يكون في ذلك حرج، أما وقد بقي على هذه الهيئة طيلة هذه الفترة؛ فهذا يدل على أنه عين الهيئة التي كتبت بين يدي النبي -صلى الله عليه وسلم-، ويجب اتباعها، ولا يصح عقلا ولا دينا أن يكون الصحابة وجدوه على هيئة كتب بها في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ثم غيروها إلى هيئة أخرى تناسب تطور الكتابة، وذلك لوجهين:

أحدهما: نسبة جميع الصحابة إلى المخالفة، وذلك مُحال.

ثانيهما: أن سائر الأمة من الصحابة وغيرهم أجمعوا على أنه لا يجوز زيادة حرف في القرآن، ولا نقصان حرف منه، وما بين الدفتين كلام الله عز وجل، فإذا كان النبي -صلى الله عليه وسلم-، أثبت ألف ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ (الرحمن: 1) ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ (الفاتحة:2) مثلا، ولم يزد الألف في ﴿مِاْئَةَ﴾ (البقرة:258) ولا في ﴿وَلَآ أَوۡضَعُواْ﴾ (التوبة:47)، ولا الياء في ﴿بِأَيۡيۡدٍ﴾ (الذاريات:47) ونحو ذلك... فهذا يدل على التوقيف[2].

هذه إذن بعض الأمثلة التي تبين أن رسم المصحف يخالف الطريقة الاصطلاحية. ومعلوم أن الصحابة -رضوان الله عليهم- كانوا أحرص الناس على

(1) – عنوان الدليل، ص (30).

(2) – المقنع، ص (30).

الاتباع والأبعد عن الابتداع -والفعل منهم يغني عن القول- ومن هنا لم يرد القول صراحة بتوقيف الرسم.

### 1) رسم المصحف اصطلاحا:

في مقابل القائلين بتوقيف رسم المصحف، هناك من يرى أنه اصطلاحي لا توقيفي، فالكتبة حسب رأي هؤلاء كانوا يكتبون وفق اصطلاح العرب في ذلك الزمان، وهذا رسم اصطلح عليه زمن عثمان -رضي الله عنه- عند نسخ المصاحف[1].

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بأنه لم يثبت التوقيف لا من القرآن ولا من السنة، ومن ثم استصحبوا حال العرب في الكتابة وما كانوا عليه من عدم النضج والإتقان التام للخط، وحتى يثبت عكس هذا فهم ماضون في القول بالاصطلاح، وأشهر من قال بهذا القول وانتصر له القاضي أبو بكر الباقلاني[2] في كتابه الانتصار، وابن خلدون[3] في تاريخه، وابن حزم[4] في أحكامه[5]..

(1) – ينظر مباحث في علوم القرآن، مناع قطان، ص (147).

(2) – هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام. انتهت اليه الرياسه في مذهب الأشاعرة.من كتبه "الانتصار للقرآن"، و"إعجاز القرآن". سير أعلام النبلاء (190/17).

(3) – هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون أبو زيد، المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة. اشتهر بكتابه "العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر". توفي سنة: ثمان وثمانمائة. الأعلام(330/3).

(4) – هو الإمام الأوحد البحر ذو الفنون والمعارف أبو محمد؛ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ولد أبو محمد بقرطبة في سنة أربع وثمانين وثلاث مائة. من أشهر كتبه المحلى وله كتاب في الناسخ والمنسوخ، توفي سنة ست وخمسين وأربع مائة. سير أعلام النبلاء (184/18).

(5) – الانتصار للقرآن (548/2_549).

قال صبحي الصالح[1]: «ورأي القاضي أبي بكر هذا لجدير أن يؤخذ به، وحجته ظاهرة، ونظره بعيد، فهو لم يخلط بين عاطفة الإجلال للسلف وبين التماس البرهان على قضية دينية تتعلق برسم كتاب الله، أما الذين ذهبوا إلى أن الرسم القرآني توقيفي أزلي فقد احتكموا في ذلك إلى عواطفهم، واستسلموا استسلاما شعريا صوفيا إلى مذاويقهم ومواجيدهم، والأذواق نسبية لا دخل لها في الدين، ولا يستنبط منها حقيقة شرعية»[2].

إلا أن اختلاف الخطوط الذي يذكره القاضي أبو بكر الباقلاني شيء والرسم الإملائي شيء آخر، فاختلاف الخط تغير في صورة الحرف لا في رسم الكلمة[3].

ومن المعاصرين من ناصروا هذا القول كالكردي، ففي كتابه تاريخ القرآن الكريم قال: والذي يظهر لنا _والله تعالى أعلم_ أن رسم المصحف العثماني غير توقيفي.

ثم أقام أدلة على استظهاره في المسألة: فمنها ما هو سالف ذكره العلماء الثلاثة كون النبي -صلى الله عليه وسلم- أميا، واستصحاب حال الصحابة، مع عدم وجود دليل يسند إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- بالتوقيف، واختلاف الرسم في المصاحف التي أرسلها عثمان -رضي الله عنه- إلى المدن والأمصار[4].

والحقيقة أن رسم المصحف توقيفي للأدلة السالفة الذكر، ولو كان الأمر غير ذلك لأحدث فيه السلف وغيروه تبعا لتطور كتابة اللغة، لكنهم لم يفعلوا فهذا دليل على التوقيف.

**المبحث الثاني: قواعد الرسم:**

(1) – هو صبحي إبراهيم الصالح الطرابلسي اللبناني، له عدة مؤلفات منها: مباحث في علوم القرآن، توفي: 1986م. انظر موسوعة ويكيبيديا.

(2) – مباحث في علوم القرآن، ص (279).

(3) – ينظر مباحث في علوم القرآن لمناع القطان، ص (149).

(4) – تاريخ القرآن الكريم، للكردي، ص (103_104).

الرسم لغة: الأثر، وعرفا يرادفه الكتابة والخط، وهو تصوير اللفظ بحروف هجائية بتقدير الابتداء به والوقوف عليه، ويطلق الرسم كثيرا ويراد به المرسوم أي الحروف نفسها، وهو المراد هنا(1).

في رسم المصحف كثير من القواعد التي لا يتطابق فيها المنطوق مع المرسوم، فهناك حروف ثابتة في النطق محذوفة في الرسم، وهناك حروف ثابتة في الرسم ليس لها مقابل في النطق، وهناك حروف رسمت بغير الرموز المخصصة لها، وكلمات وصلت في مواضع وفصلت في أخرى.

وهذا جعل العلماء يقولون إن خط المصحف يحفظ ولا يقاس عليه؛ لأن الأصل في الكتابة تصوير اللفظ بحروف هجائه، بتقدير الابتداء به والوقف عليه(2).

ودراسة تاريخ الكتابة العربية يبين بوضوح أن الرسم العثماني يمثل مرحلة في تاريخ تلك الكتابة، وأن الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم- كانوا قد كتبوا المصاحف بالإملاء الذي كان مستخدما في زمانهم، ومع ذلك كان هناك فرق بين ما كتبوه في المصاحف، وما كانوا يكتبونه في غيرها(3).

وقواعد الرسم خمسة الحذف والزيادة والهمز والبدل والفصل، وزاد السيوطي سادسة، وهي: ما فيه قراءتان فكتب على إحداهما(4).

وسنقف في هذا المختصر على قاعدتي الإثبات والحذف فقط لتعلقهما بالمقصود.

### المطلب الأول: قاعدتا الإثبات والحذف

إن الإثبات هو الأصل والجاري على سنن القياس، فلا حاجة للكلام عليه، أما الحذف فهو مخالف لقاعدة الرسم القياسي، فتعين التعريف به، فالذي يحذف غالبا في

(1) – فتح المنان، ص (5).

(2) – ينظر كتاب الكتاب: لابن درستويه، ص(16)، و البرهان في علوم القرآن الزركشي، همع الهوامع، للسيوطي (2/243).

(3) – ينظر رسم المصحف غانم قدوري ص (734- 735).

(4) – ينظر الإتقان (4/169).

المصاحف من حروف الهجاء ثلاثة: الألف، والواو، والياء المديتان، وإنما اختصت هذه الأحرف بالحذف غالبا لكثرة ورودها، وبقاء ما يدل عليها عند حذفها، وهو الحركات التي نشأت هذه الأحرف عنها.

**فالحذف مثل حذف** الألف من: يا النداء: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ (الزخرف:49)، أما الزيادة: فكزيادة الألف في أواخر كل اسم فيه واو الجماعة ﴿بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾، (يونس:90) ﴿أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ (البقرة:268)، ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ (البقرة:275)، والبدل تكتب الألف واوا للتفخيم مثل: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ (البقرة:276) ﴿كَمِشۡكَوٰةٖ﴾ (النور:35)...كلمة "إن" توصل بكلمة "ما" مثل: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ (مريم:26)، و﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾ (الرعد:40)...[1].

**أقسام الحذف:**

الحذف الواقع في المصاحف ثلاثة أقسام: حذف إشارة، وحذف اختصار، وحذف اقتصار.

أما حذف الإشارة فهو ما يكون موافقا لبعض القراءات نحو: ﴿وَإِذۡ وَٰعَدۡنَا مُوسَىٰٓ﴾ (البقرة:51) فإن أبا عمرو البصري قرأ بحذف الألف من اللفظ، والباقون بإثباتها، فحذفت الألف في الخط إشارة لقراءة الحذف، ولا يشترط في كونه حذف إشارة أن تكون القراءة المشار إليها متواترة، بل ولو شاذة لاحتمال أن تكون غير شاذة حين كتبت المصاحف[2].

وأما حذف الاختصار، أي: التقليل فهو ما لا يختص بكلمة دون مثيلاتها فيصدق عما تكرر من الكلمات، وما لم يتكرر منها، وذلك كحذف ألف جموع السلامة:ك: ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ (الذاريات:1).

(1) – ينظر للتفصيل بابي الحذف والزيادة مثلا في كتاب المقنع، للداني (20-55)

(2) – دليل الحيران على مورد الظمآن، ص (66).

وأما حذف الاقتصار فهو ما اختص بكلمة أو كلمات دون نظائرها: كـ: ﴿ٱلۡمِيعَٰدِ﴾ (الأنفال:42)، في الأنفال، و﴿ٱلۡكُفَّٰرُ﴾ (الرعد: 43) في الرعد[1].

**المطلب الثاني: مرجحات الإثبات والحذف:**

إن علماء هذا الفن وخصوصا المغاربة، اختاروا بعد وجود الاختلاف بين المصاحف العثمانية، وما يؤول إلى ذلك، وجها من الوجوه المذكورة في الاختلاف، لمرجحات مذكورة عندهم، اقتضت ترجيح ذلك الوجه، ومنها ما يتعلق بمسألتنا، وهي:

- **انفراد الحذف بترجيحه بالإشارة إلى القراءة بحذفه:**

فإذا وافق خط المصحف قراءة، وإن كانت شاذة، فضلا عن كونها متواترة، فإن الحذف يترجح على الإثبات، مثال ذلك **"طائف"** في قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ﴾ (الأعراف:201)، فالاختلاف بين المصاحف في ألفه موجود، ففي بعضها بالثبت لذلك الألف، وفي بعضها بالحذف له، أهو ثابت بين الطاء والضرس أولا، بحيث اتصل ذيل الطاء بالضرس، ورجح الحذف، لموافقة من يقرأ (طَيْفٌ) بحذف ألفه وسكون يائه لفظا.

يقول المارغني[2]: «وأما "طائف" في "الأعراف" فهو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ﴾ وقد قرأه المكي، والبصري، والكسائي بياء ساكنة بعد الطاء، والفاء من غير ألف ولا همز، واستحب أبو داود في "التنزيل" كتابته بغير ألف، واحترز الناظم بقوله في "الأعراف" عن الواقع في "القلم": ﴿فَطَافَ عَلَيۡهَا طَآئِفٞ﴾ (القلم:

(1) – دليل الحيران على مورد الظمآن، ص (67).

(2) – هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي، صاحب كتاب: دليل الحيران على مورد الظمآن، الأعلام، (54/6).

19)، فإن ألفه ثابتة بلا خلاف، والعمل عندنا على حذف ألف: ﴿طَآيِفٌ﴾ في "الأعراف"»[1].

وفي البدور الزاهرة «أن ﴿طيف﴾ قرأها المكي والبصريان والكسائي بحذف الألف التي بعد الطاء وإثبات ياء ساكنة بعدها في مكان الهمزة. وقرأ الباقون بألف بعد الطاء وهمزة مكسورة بعد الألف في موضع الياء»[2].

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة ﴿طَآيِفٌ﴾ بالألف من طاف به إذا دار حوله فهو طائف كذا قال الكسائي، وقال غيره هو من طاف به من وسوسة الشيطان.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿طَيْفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ أي لمة وخطرة من الشيطان، وكان مجاهد يقول طيف من الشيطان غضب، وحجتهم قوله قبله ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾ (الأعراف: 200) ولم يقل نازغ، وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ﴾ (الإسراء: 67) ولم يقل الضار، ويقال أصابته نظرة ولا يقال ناظرة، فقوله طيف يحتمل أن يكون مصدر طاف يطيف طيفا، كما يقال: طاف الخيال يطيف طيفا، ويحتمل أن يكون اسما مثل الطائف سواء، كما يقال مائت وميت؛ والذي يدل عليه قراءة ابن مسعود **(طَيِّفٌ)** بالتشديد مثل هين وهين بالتشديد والتخفيف[3].

- **ومنها نص أحد المشايخ على أحد الطرفين**، أعني الحذف أو الإثبات، مع سكوت غيره الذي قد يقتضي خلافه، وهذا يتعلق بمسألتنا؛ لأن الإمام ابن الجزري نص على الحذف، مع سكوت غيره عنه.

- **ومنها: عند المغاربة أن ما وجد في مصحف المدينة المنورة، يقدم عندهم على ما وجد في غيرها**، كما فعلوا في التجويد، حيث اقتصروا على مقرأ: "الإمام نافع" دون المقارئ الأخرى، لأنه من مقرأ أهل المدينة، وترجيحه على غيرها لا يخفى؛ لأنها

(1) – دليل الحيران، ص (171).

(2) – البدور الزاهرة، لابن القاضي، ص (128).

(3) – حجة القراءات، لابن زنجلة، ص (305).

المدينة التي ختم فيها الوحي، فأهلها أدرى من غيرهم، وكما فعلوا في الفروع، حيث أخذوا بمذهب الإمام مالك رضي الله عنه، دون غيره من المذاهب لذلك أيضا.

ثم إن هناك مرجحات أخرى ذكرها العلماء، يقول ابن عاشر[1] عن مرجحات الإثبات والحذف عند المغاربة: «ينفرد الإثبات بالترجيح بأصالته، ولكن حيث لا مرجح للحذف. وينفرد الحذف بترجيحه بالإشارة إلى القراءة بحذفه. لكن حيث لم ينص على أرجحية الإثبات. ويشتركان معا في الترجيح بالنص على رجحان أحدهما. وبنص أحد الشيخين على أحد الطريقين مع سكوت الآخر، الذي قد يقتضي خلافه، وبالحمل على النظائر، وعلى المجاور. وباقتصار أحد الشيوخ على أحدهما، وحكاية الآخر خلافه. وبكون النقل عن نافع عند نقل غيره خلافه، وبكونه في المصاحف المدنية مخالفة غيرها، وبكونه في أكثر المصاحف»[2].

ثم قد يحصل لكل طرف مرجح فأكثر مع التساوي في عدد المرجحات، أو التفاوت، وقد يكون بعض المرجحات عند التعارض أقوى من بعض فيتسع في ذلك مجال النظر، ومن هذه المرجحات يعلم وجه كثير مما جرى به العمل[3].

## المبحث الثالث: حكم ألفي سقاية وعمارة

### المطلب الأول: موقف إثبات ألفي سقاية وعمارة ومرجحاته

أطبقت المصاحف المطبوعة قديما وحديثا على كتابة ألفي سقاية وعمارة بالإثبات، وهو ما يعني أن العمل جرى عند أغلب الرسام على إثباتهما، وهذا الموقف يشمل أهل المشرق وأهل المغرب خاصة أهل فاس من المغرب، فقد ذكر سيدي محمد التهامي

(1) – هو عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري: فقيه، أندلسي الأصل. نشأ وتوفي بفاس، له تصانيف، منها " المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، و" فتح المنان – في شرح مورد الظمآن " خ ، توفي سنة أربعين وألف. الأعلام (4/175).

(2) – فتح المنان بشرح مورد الظمآن، ص (31).

(3) – دليل الحيران، ص (67).

(ت:1263ه) عن أهل الغرب إطباقهم على إثباتها، وذلك في منظومة له في هذه المسألة، يقول[1]:

سِقَايةٌ عِمارةٌ بالثَّبت بِذَا جَرى العَمَلُ يَا سدَاتِي

عِند القُرَّا ونَعنِي أَهْلَ فاس وأَهْلَ غَرْبِنَا بِلاَ الْتِبَاسِ

وقد استند هذا الموقف على أدلة أوجزها في الآتي:

**أدلة رجحان القول بإثبات الألف فيهما:**

**1) سكوت أغلب الرسام عنهما وذلك لعدم النص:**

إن (سقاية وعمارة) في قوله تعالى: ﴿**أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ**﴾ أكثر الرسام لم يعرجوا على ذكرهما، لا بحذف ولا بإثبات، كالداني[2]، وابن نجاح[3]، والشاطبي[4]، وابن لب[5]، والمنصف[6]، وأضرابهم، ولم يذكرهما ابن القاضي[7] في بيانه، حيث نص على أن يذكر كل ما سكت عنه "التنزيل" ولم يذكرهما

(1) – رسائل في رسم وضبط بعض الكلمات القرآنية، لأحمد بن أحمد الصغير، وأحمد الحبيب اللمطي، ومحمد التهامي، ص 36.

(2) – هو أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد، الأموي مولاهم، القرطبي، توفي عام 444ه، له مائة تأليف منها: "التيسير" و"المقنع"، انظر (317/13).

(3) – هو أبو داوود، سليمان بن نجاح بن القاسم الأموي، القرطبي، توفي سنة: 496ه من مؤلفاته: "التبيين لهجاء التنزيل"..، انظر سير أعلام النبلاء (139/13).

(4) – هو أبو القاسم، القاسم بن فِيرة، بن أبي القاسم، الشاطبي الأندلسي، ناظم الشاطبية، توفي سنة: 590ه، انظر سير أعلام النبلاء، (475/14).

(5) – هو الشيخ نذير بن وهب بن لب بن عبد الملك، أبو عامر الفهري، البلنسي، الأندلسي، توفي سنة 636ه، انظر سير أعلام النبلاء، (12/ 352).

(6) – "المنصف" هو رجز في الرسم لأبي الحسن علي بن محمد المرادي، الأندلسي، اقتبس منها صاحب الخراز اثني عشر مسألة، انظر القراء والقراءات، لسعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1410ه، ص 17.

(7) – هو عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي، أبو زيد، المكناسي الأصل الفاسي، المالكي: فقيه، كان مرجع المغرب في أحكام القراءات، توفي سنة: 1082ه، انظر الأعلام (323/3).

صاحب المورد ولم يتعرض لهما شراحه، ولا ذكرهما الشيخ عمر البينوني صاحب البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمآن، ولا ذكرهما علماء فاس الذين تعقبوا نظم الخراز، وبينوا مسائل ومواضع مهمة، مع استدراك العلماء على الناقل ما غفل عنه[1].

وقد جمع محمد التهامي ابن الطيب السجلماسي[2] من لم يتعرض لهما وسكت عنهما من المشايخ، وذلك بعدما قرر أن أهل فاس على إثباتهما، لأدلة منها العمل، وعدم ذكر المشايخ لهما، فهم متبعون لمن سكت، ثم عدد الساكتين قائلا[3]:

وَتَبِعُوا فِي ذَاكَ مَذْهبَ الشَّيْخَيْنْ ... لِأَنَّهُ لاَ نَصَّ عِنْدَهُمْ يَبِينْ

بِالثَّبْتِ وَالْحَذْفِ كَذَاكَ الْمُنْصِفُ ... فَاتَّبِعْ طَرِيقَهُمْ تَصِيرُ عَارِف

وَالشَّاطِبِي نَحوه فِي رَائِيَتِهْ ... فَاسْمَعْ لِمَا أَقُولُ بَعْدُ وَانْتَبِهْ

وَسَكَتَ عَنْهُمَا مَوْرِدُ الظَّمْآنِ ... كَذَاكَ مُوضِحُهُ فِي فَتْحِ الْمَنَّانْ

وَدَأْبُهُ عِنْدَ اخْتِتَامِ التَّرَاجِمْ ... يَاتِي بِمَا أَغْفَلَ عَنْهُ لَدَى الْأَمْ

وَمَا تَعَرَّضَ لَهُمَا أَصْلاً ... وَذِكْرُ الْغَيْرِ مَعْ ضُعْفٍ قُلْ

نَجْلُ الْقَاضِي النَّحْرِيرِ ... فِي بَيَانِ الْخِلاَفِ وَالتَّشْهِيرِ

عَنْهُمَا مَعْ إِتْيَانِهِ بِالْمُغْفَل ... عَنْهُ فَطَالِعْ كُتُبَ الْأَوَائِلِ

**2) السكوت نص في الإثبات:**

ثم إن من يقول بالإثبات يَعدّ سكوت المشايخ نصا في إثبات الألف فيهما، يقول محمد بن التهامي السجلماسي[1]:

(1) – مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي سليمان بن نجاح، دراسة وتحقيق: أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، (2/617-618).

(2) – محمد التِّهَامي بن الطيب السجلماسي، أبو عبد الله، المتوفى: 1263هـ، انظر الأعلام، (6/64-65).

(3) – رسائل في رسم وضبط بعض الكلمات القرآنية، ص 36-37.

تُفيدكَ مِن عُلومِ الثِّقَاتِ إِذِ السُّكوتُ نَصٌّ فِي الْإِثْبَاتِ
كنحْوِ قَالَ ثُمَّ كَانَ والْحِسَابْ هَادُوا وهاتُوا والعِقابُ والعَذابْ

### 3) جريان العمل على إثباتها:

ثم ذكر محمد التهامي، أن الإثبات هو الذي جرى به العمل في فاس، بل يدعي أن ذلك حاصل في الغرب الإسلامي كافة، حيث يقول[2]:

سِقَايةٌ عِمارةٌ بالثَّبت بِذَا جَرى العَمَلُ يَا سدَاتِي
عِند القُرَّا ونَعنِي أَهْلَ فاس وأَهْلَ غَرْبِنَا بِلاَ الْتِبَاسِ

### 4) أجوبتهم على أدلة من قال بإثبات الألف فيها:

قالوا إن حجة وجودها في المصحف الإمام يحتمل أن يكون هذا المصحف غير المصحف الذي رسمه عثمان رضي الله عنه، ويحتمل أن يكون اختلف النساخ في كتابته، فمرة كتبوهما بالألف، ومرة بغير ألف.

أما استدلالهم بقراءة ابن وردان وأنها دليل على كتابة الكلمتين في مصحف المدينة بغير ألف لأنه من راو لأبي جعفر وهو من قراء المدينة، فهذه الحجة مردودة لعدم اطرادها، فهناك مواضع كثيرة كانت قراءات الأئمة القراء على خلاف مرسوم مصحفهم، ألا ترى أن قراءة ابن عامر وعاصم من رواية حفص بن سليمان في الزخرف ﴿قَٰلَ أَوَلَوۡ جِئۡتُكُم﴾ (الزخرف:23) بالألف، قال الداني: ولا خبر عندنا إن ذلك كذلك مرسوم في مصاحف أهل الشام ولا غيرها[3]. وكذلك قراءة أبي عمرو قرأ ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ (الزخرف آية 68) في الزخرف بالياء وهو في

(1) – رسائل في رسم وضبط بعض الكلمات القرآنية، ص 37.
(2) – رسائل في رسم وضبط بعض الكلمات القرآنية، ص 36-37.
(3) – المقنع في رسم المصاحف، لعثمان بن سعيد الداني، ص 118.

مصحف أهل البصرة بغير ياء فسئُل عن ذلك فقال إني رأيته في مصاحف أهل المدينة بالياء فترك ما في مصحف أهل بلده واتبع في ذلك مصاحف أهل المدينة[1].

وكذلك قرأ القراء السبعة ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ (طه:116) بالألف غير ابن كثير فإنه قرأها بغير ألف ((**فلا يخف ظلما**))[2].

وقرأ ابن كثير وعاصم في المائدة (112) وفى هود (7) وفي الصف ﴿**سِحْرٌ مُّبِينٌ**﴾ (الصف: 6) بغير ألف، وقرأ في يونس ﴿**لَسِحْرٌ مُّبِينٌ**﴾ (يونس: 76) بألف، وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر في كل ذلك ﴿**سِحْرٌ مُّبِينٌ**﴾ بغير ألف، وقرأ حمزة والكسائي في الأربعة الأحرف ﴿**سِحْرٌ**﴾ بألف[3].

وكذلك قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى **(اطعمَ)** بفتح الميم في أطعم بغير ألف، وقرأ ابن عامر ونافع وعاصم وحمزة ﴿**أَوْ إِطْعَٰمٌ**﴾ (البلد: 14) رفعا[4].

وقد نظم ذلك محمد التهامي بقوله[5]:

| | |
|---|---|
| وَحُجَّةُ الْمُصْحفِ يُحتَمَلُ أَنْ | يَكُونَ غَيْرَ مَا رَسَمَه عُثْمَانْ |
| وأن يَكُونَ كَتَبَ ذَا بِكَذَا | وغيره رَسَمَهُ بِغَيْرِ ذَا |
| أَمَّا الذِي اسْتَدَلَّ بِالْقِرَاءَهْ | حُجَّتُه دَاحِضَةٌ وَبَاطِلَهْ |
| لَعَدَمِ اطِّرَادِهَا فِي كالْمُثَلْ | نَحْوَ فَخَرَج لاَ يَخَفْ ظُلْمًا وَقُلْ |
| سُبْحَانَ مَع قُل أَوَلَوْ جِئْتُكُم | سِحْرٌ مُّبِينٌ أَوِ اطْعَامٌ فَافْهَمُوا |
| وَأَمَّا مَا وُجِدَ عِنْدَ الْغَيْرِ | يَصِيرُ مَعْدُومًا كَمَا فِي النَّشْرِ |

(1) – المقنع في رسم المصاحف، لعثمان بن سعيد الداني، ص 118.

(2) – السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص 689.

(3) – السبعة في القراءات، ص 249.

(4) – السبعة في القراءات، ص 686.

(5) – رسائل في رسم وضبط بعض الكلمات القرآنية، ص 37.

وَالْقَسْطَلاَنِي مِثْلُهُ فِي النَّقْلِ فَارْحَمْ جَمِيعَهُم يَا ذَا الْفَضْلِ

**المطلب الثاني: موقف حذف ألفي سقاية وعمارة ومرجحاته**

ذهب أكثر الرسامين في الغرب الإسلامي إلى حذف ألفي **(سقاية) ﴿عِمَارَةَ﴾** وخاصة الشناقطة منهم، حيث تم حذف ألفيهما في المصحف الذي طبع في موريتانيا حديثا، وأول من نص على الحذف فيهما الإمام ابن الجزري، ثم تبعه أعلام من المغرب كسيدي محمد بن الحبيب[1]، ثم أطبق الرسامة الشناقطة على القول بحذفهما، مثل الشيخ محمد المامي[2] ومحمد العاقب بن مايابى[3] والطالب عبد الله[4] وغيرهم.

ففي النشر ذكر ابن الجزري أنه رأى حذف الألف فيهما في المصاحف القديمة، وقال: ثم رأيتهما كذلك في مصحف المدينة الشريفة.

قال سيدي أحمد الحبيب[5]،[6]:

سِقَايَةٌ عِمَارَةٌ بِالْحَذْفِ لَدَى بَرَاءَةٍ بِغَيْرِ خُلْفِ

وذكر الشيخ محمد المامي سقاية في باب الحذف، حيث يقول[7]:

(1) – هو سيدي أبو العباس أحمد الحبيب بن سيدي محمد الغماري، توفي سنة: 1165ه، انظر السلالة البكرية الصديقية، لأحمد فرغل الدعباسي البكري، (122/2).

(2) – الشيخ محمد المامي بن البخاري المباركي الشمشوي الشنقيطي، له مؤلفات منها فتح الجليل بنظم خليل، توفي سنة: 1282ه، انظر معجم المؤلفين، ص (67).

(3) – هو الشيخ محمد العاقب بن عبد الله بن أحمد بن ماي أبي الجكني الشنقيطي، توفي 1363ه، انظر الأعلام (79/6).

(4) – هو الشيخ الطالب الملقب (اباه) بن الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، توفي 1292ه، انظر الأعلام (52/5).

(5) – هو الشيخ أحمد بن الحبيب اللمطي السجلماسي، المتوفى: 1165، انظر القراء والقراءات، ص 35.

(6) – رسائل في رسم وضبط بعض الكلمات القرآنية، ص 35.

(7) – نظم تحفة الفتيان في رسم القرآن، للشيخ محمد المامي، ص(10).

قَاسِيَةٌ بِغَيْرِ وَاوٍ قَانِتُ بِالرَّفْعِ وَاحْذِفْ إِنْ تُضِفْ سِقَايَةُ

ثم قال عن حذف عمارة[1]:

والْعُلَمَاءُ مَالِكُ الْغَمَامُ عِمَارَةَ الأَعْمَالُ والْأَعْمَامُ

أما محمد العاقب بن مايابى الجكني فقد ذكرهما أيضا في باب الحذف، يقول في عمارة:[2]

أَسْمَائِهِ عِمَارَةَ الْغَمَامِ الاَعْمَالِ إِسْمَاعِيلَ وَالْأَعْمَامِ

ويقول في سقاية:[3]

وَهْيَ السِّقَايَةُ وَلَفْظُ سَاحِرِ دُونَ تَوَاصَوْا مَعْ دِيَارٍ سَامِرِ

وكذلك ذكرهما الطالب عبد الله في باب الحذف، يقول عن ﴿عِمَارَةَ﴾:[4]

الاَيْمَانَ الِايمَانَ عِمَارَةَ الْغَمَامْ الاعمالَ مَالِكْ عُلَمَا الرَّحْمَنُ دَامْ

ويقول عن (سقاية):[5]

تَوَاصَوا اوْ سَامِرْ تَمَاثِيلَ دِيَارْ سِقَايَةَ اعْكِسْ ضُعَفَا الرّفْعِ تُجَارْ

وأيضا من الشناقطة من ذهب هذا المذهب، صالح بن محمد الفلالي، يقول في أبيات[6]:

(1) – نظم تحفة الفتيان في رسم القرآن، للشيخ محمد المامي، ص(9).

(2) – رشف اللمى على كشف العمى والرين عن ناظري مصحف ذي النورين، للشيخ محمد العاقب بن مايابى الجكني، ص (132).

(3) – رشف اللمى على كشف العمى (133).

(4) – الإيضاح الساطع على المحتوى الجامع رسم الصحابي وضبط التابع، للطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، ص(40).

(5) – نفسه، ص (41).

(6) – الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم، لأحمد بن محمد بن أحمد باب النجيبي، مخطوط ص 53.

سِقَايَةٌ عِمَارَةٌ بِالْحَذْفِ فِي أَلِفَيْهِمَا بِغَيْرِ خُلْفِ
وَقَالَ فِي النَّشْرِ فَفِي الْمَصَاحِفِ أَعْنِي الْقَدِيمَةِ بِغَيْرِ أَلِفِ
وَمَا رَأَيْتُ النَّصَ عَنْ مَنْ قَدْ سَلَفْ بِالثَّبْتِ فِيهِمَا وَلاَ عَنْ مَنْ خَلَفْ
وَالْحَذْفُ فِيهِمَا صَرِيحُ النَّصِ عَنْ مُقْتَفٍ فَهْوَ مُزِيلُ الْغَصِّ
وَمَا يُرَى لِلثَّبْتِ مِنْ تَوْجِيهِ لِفَقْدِ نَصٍّ فِيهِ مِنْ وَجِيهِ
وَغَايَةُ الرَّسْمِ اتِّبَاعُ الْمُصْحَفِ فَخُلْفُهُ يَحْرُمُ هَدْيُهُ اقْتَفِي
أَحَقُّ مَا يُتَّبَعُ الْحَقُّ إِذَا مَا لَأْلَأَتْ شُمُوسُهُ وَحَبَّذَا

وقد ذكرهما أحمد بن محمد بن أحمد باب النجيبي[1] في باب الحذف، حيث قال عن سقاية[2]:

أَعْقَابُكُمْ بِقَادِرٍ قَاسِيَتَا مَائِدَةٍ وَزُمَرٍ سِقَايَتَا

وعن عمارة يقول[3]:

أَعْمَامِكُمْ إِمَامِهِمْ أَمَانَتَهْ لُقْمَانَ إِسْمَاعِيلَ مَعَ عِمَارَتَهْ
كَمَا عَنِ ابْنِ الْجَزَرِي قَدْ نُقِلْ وَالْحَذْفُ فِي أَلِفِ مَا رُوتَ يَقِلْ

قال أحمد بن أحمد بن معمر شرشال[4]: وهذا مما خالف فيه العمل النص، فقد رسمتا في مصاحف أهل المغرب وأهل المشرق بمختلف الروايات بألف ثابتة فيهما،

(1) – الشيخ أحمد بن محمد النجيبي الحاجي الشنقيطي (ت: 1251هـ)، انظر تحقيق: الجامع المقدم في شرح الجوهر المنظم في رسم الكتاب المعظم، تحقيق: محمد بن سيدي محمد بن محمد الأمين، ص 52.

(2) – الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم، ص 52.

(3) – الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم، ص 58.

(4) – هو أحمد بن بن أحمد بن معمر شرشال الجزائري، أحد العلماء المتخصصين في الرسم وضبطه، وله في ذلك كتب قيمة، مختصر التبيين لهجاء التنزيل والطراز في شرح ضبط الخراز...

في حين هناك نصوص تدل على حذف الألف فيهما، ثم نقل كلام ابن الجزري عنهما[1].

**مرجحات القول بحذف الألف فيهما:**

**1) نص المحقق ابن الجزري على حذف ألفي سقاية وعمارة وسكوت غيره عنه:**

نص المحقق الحافظ الشهير "بابن الجزري" في نشره، على أنه رأى حذف الألف فيهما في المصاحف القديمة، وقال: ثم رأيتهما كذلك في مصحف المدينة الشريفة، وقال: ولم أر أحدا نص على إثبات الألف فيهما، أو في أحدهما. وهذا نص كلامه في المسألة، «يقول: وانفرد الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان في ﴿**أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ**﴾ **(سُقَاة)** بضم السين وحذف الياء بعد الألف جمع ساق كرام ورماة و**(عَمرة)** بفتح العين وحذف الألف جمع عامر مثل صانع وصنعة، وهي رواية ميمونة والقورسي عن أبي جعفر، وكذا روى أحمد بن جبير الأنطاكي عن ابن جماز، وهي قراءة عبد الله بن الزبير، وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتي الألف كقيامة وجمالة؛ ثم رأيتهما كذلك في مصحف المدينة الشريفة، ولم أعلم أحدا نص على إثبات الألف فيهما، ولا في إحداهما، وهذه الرواية تدل على حذفها منهما: إذ هي محتملة الرسم، وقرأ الباقون بكسر السين وبياء مفتوحة بعد الألف وبكسر العين وبألف بعد الميم»[2].

وقال سيدي إدريس الودغيري[3] لدى قوله: «عمدته عمرة احذفن فطالع كتبا» بعد نقله ما في النشر: «انظر كيف أنكر إثبات الألف فيهما إنكارا كليا، فراجعه، وقد أكد الشيخ –رحمه الله– الحذف بمؤكدات ثلاث: تصريحه بالحذف مع سبقه في أول

(1) – مختصر التبيين لهجاء التنزيل، (2/617-618).

(2) – النشر في القراءات، لابن الجزري، (1/396).

(3) – هو إدريس بن عبد الله بن عبد القادر، أبو العلاءن الإدريسي، الودغيري، الملقب بـ "البكراوي"، توفي 1257هـ، خلف عدة مؤلفات، منها: "عمدة البيان في حكم المحذوف في القرآن، انظر القراء والقراءات، ص 157.

الترجمة، والنون الثقيلة، وزيادة: فطالع كتبا، كل ذلك لعلمه بتأهل الطلاب، فعسى أن يتيقظ أولوا الأبصار، فجزاه الله عن المسلمين خيرا»[1].

وقال عمر حمدان: إنهما مرسومتان بالحذف في ثلاثة مصاحف من أربعة شملتها المقارنة، وكلها مصاحف قديمة يرجع بعضها إلى القرن الثاني الهجري[2].

**2) القراءة:**

فكلمة ﴿سِقَايَةَ﴾ قرأها ابن هارون في رواية ابن وردان **(سقية)** بضم السين وفتح القاف، دون ياء لفظا، فتكون الياء الموجودة خطا، هي بدل الألف الملفوظ به، المعبر عنه بالمنقلب، على وزن ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗ﴾ (آل عمران:28).

و**(عمرة)** بفتح العين وحذف الألف جمع عامر مثل صانع وصنعة، وهي رواية ميمونة والقورسي عن أبي جعفر، وكذا روى أحمد بن جبير الأنطاكي عن ابن جماز، وهي قراءة عبد الله بن الزبير. وأما ﴿عِمَارَةَ﴾ **فقرأها حمزة بفتح العين دون ألف، على وزن (بررة) فيرجح الحذف أن لو روي غيره، كالأرجح في ﴿طَٰٓئِف﴾** الأعراف[3].

**3) وجودهما في مصحف المدينة المشرفة بغير ألف:**

والدليل على وجودها في مصحف المدينة هو ما ذكره ابن الجزري من أنه رآهما في مصحف المدينة بغير ألف، حيث قال: وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتي الألف كقيامة وجمالة؛ ثم رأيتهما كذلك في مصحف المدينة الشريفة. ولأن حذف ألفهما مروي عن مصحف المدينة، فيرجح الحذف أن لو ثبت في مصحف غيرها الثبت، ثم إن ابن وردان في الوجه المؤخر عنه، راوي أبي جعفر يزيد بن القعقاع، أحد رجال العشر الكبير، قرأهما بحذف ألفهما لفظا وهو من قراء المدينة. وعلى تقدير

(1) – رسائل في رسم وضبط بعض الكلمات القرآنية، ص 29.

(2) – كتاب أضواء جديدة على الرسم العثماني، ص 71.

(3) – رسائل في رسم وضبط بعض الكلمات القرآنية، ص 30-31.

وجود الاختلاف بين المصاحف في الألف فيهما، يترجح الحذف لما تقرر من المرجحات[1].

يقول سيد أحمد الحبيب اللمطي السجلماسي ناظما أدلة رجحان حذف ألفي ﴿سِقَايَةَ﴾ و(عمارة)[2]:

سِقَايَة عِمَارَة بِالْحَذْفِ لَدَى بَرَاءَةٍ بِغَيْرِ خُلْفِ
دَلِيلُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ وَرْدَانْ سُقة عَمرة فَلاَح التِّبْيَانْ
أَوَّلُهَا وزْنُ رُمَاةٍ نَقَلُوا وَالثَّانِي وَزْنُ صَنْعَةٍ لاَ تَجْهَلُوا
هَذَا الذِي ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَزَرِي فِي نَشْرِهِ إِذْ عِلْمُهُ كَالْمَطَرِ
وَالْقَسْطَلاَنِي مِثْلُهُ يَقُولُ بِالْحَذْفِ فِيهِمَا وَذَا مَنْقُولُ
فِي مُصْحَفِ الْمَدِينَةِ الْمُشَرَّفَةْ بِالْحَذْفِ فِيهِمَا وَدَعْ مَنْ صَحَّفَهْ
هَذَا هُوَ الصَّوَابُ عَضُّوا عَضُّوا عَلَيْهِ بِالْأَضْرَاسِ ثُمَّ غُضُّوا
أَبْصَارَكُمْ عَنْ ثَبْتِهِ فَهْوَ خَطَا وَالْحَمْدُ لِلهِ عَلَى كَشْفِ الْغِطَا

كما نص على ذلك الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد باب النجيبي، قائلا[3]:

وَالْحَذْفُ فِي سِقَايَةٍ عِمَارَهْ ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَزَرِي إِشَارَهْ
إِلَى قِرَاءَةِ سُقَاةٍ عَمَرَهْ فَإِنَّهَا رِوَايَةٌ مُشْتَهِرَهْ
إِلَى أَبِي جَعْفَرِهِمْ وَابْنِ جُبَيْرْ أَحْمَدُ قَدْ نَسَبَهَا وَابْنُ الزُّبَيْرْ
قَالَ وَقَدْ رَأَيْتُهَا فِي مُصْحَفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِحَذْفِ الْأَلِفِ

(1) – نفسه، ص(29).
(2) – رسائل في رسم وضبط بعض الكلمات القرآنية، ص (35).
(3) – الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم، ص 53.

وَلَيْسَ لِلإِثْبَاتِ مِنْ تَوجِيهِ لِفَقْدِ نَصٍّ فِيهِ عَنْ وَجِيهِ

**4) أجوبتهم على أدلة من قال بإثبات الألف فيهما:**

ردوا على من قال بأن أغلب الرسام لم يذكروا حذف ألفهما كصاحب المورد وغيره، بأنه كلام لا يفيد؛ لأنهم ساكتون، ومن ذكرها بالحذف نص، والنص مقدم كما تقدم.

أما القول: إن العمل جرى بثبت الألف في الكلمتين، فكلام لا يفيد أيضا، لأن العمل الذي يعتد به، هو ما كان لقوله مستند، كوجود ذلك الوجه في بعض المصاحف، أو نقله عنها من الأئمة المعتبرين، وهذان الأمران معدومان هنا.

وشبهوا هذا القول بقول أبي داوود: من أن "عاصم" يونس ﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٍۖ﴾ (يونس:27) رسمه الغازي بن قيس في كتابه بغير ألف، ولم أروه عن غيره، ولا أمنع من الألف وهو اختياري[1]. فرد هذا القول بأن العمل في عاصم يونس بالثبت قال المارغني: «وبإثبات ألف: ﴿عَاصِمٍۖ﴾، في (يونس)، وحذفها في (هود)، و(غافر) جرى عملنا»[2]، ولأنه أيضا لم يوجد من نص على ثبت الألف فيه، ومن نص على حذف ألفه موجود، وهو الغازي كما مر آنفا.

قال سيدي أحمد الحبيب: «فإن قال قائل: إن القرآن سنة متبعة، لقول الإمام سيدنا علي رضي الله عنه، (اقرؤوا كما علمتم) ولا أخذ لك عن أحد من أشياخك بحذف الألف فيهما، ألا ترى إلى أن أبا داوود، لما روى عن الغازي في "عاصم" يونس ﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٍۖ﴾ الحذف، اختار هو من عنده الثبت، فرد عليه اختياره بهذه القاعدة، وقيل إننا نعمل باختيار أبي داوود، إذا كان له رواية بما اختار، وهنا اختار غير ما روى، والقراءة سنة متبعة؟.

(1) – مختصر التبيين في هجاء التنزيل، لأبي داود (656/3).

(2) – دليل الحيران، ص (160).

أما قوله فلا أخذ لك بالحذف، فهو صحيح، وما قيل في رد اختيار أبي داوود فهو صحيح أيضا، ولكن فرق بين مسألتنا، ومسألة أبي داوود، لأن أبا داوود خالف النص، وفي مثلنا النص موافق، ورسم كلم القرآن توقيفي كما تقدم، فلا مجال للنظر فيه، لا لصاحبي ولا غيره، ولهذا كان الصحابة رضوان الله عليهم، حين أرادوا جمعه في مصحف واحد، يراجعون الرقع وغيرها، التي كانت بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم، ولهذا أيضا، تجد علماء الرسم يقولون: وجدتها في مصحف كذا بكذا، أو روى فلان عن فلان، أنه رآها في كذا بكذا، أو نحو هذا، ولا يقتصر على قوله: رويتها عن شيخي بكذا، فافهم، وعليه فقول الإمام علي رضي الله عنه السابق، ليس واردا علينا، بل هو حجتنا، فقائل الثبت هو الذي خالف السنة، بنص ابن الجزري، وهو ثقة، كما يعلم من ترجمته، لا يشك في هذا أحد، وأشياخنا رضي الله عنهم، وجزاهم عنا خيرا، إنما قالوا بثبت ألفهما استنادا للضابط، عند عدم اطلاعهم على النص فيهما، أو عدم الشعور بتقديم النص على القاعدة»[1].

وقالوا أيضا لا يلزمنا أن نتبع أحدا من الساكتين ولا من جرى العمل عنده على إثبات الألف فيهما، لأننا تبين لنا خطأ هذا الحكم، وأنه لا مستند له. ولأن عندنا مسائل لم يتكلم عليها الأقدمون، كضبط ﴿عِوَجًا﴾ لحفص، الذي يقرأه بالسكت وصلا، فكان أهل الأداء يضبطونه بفتحتين، حتى اهتدى لضبطه بفتحة واحدة، الإمام سيدي عبد الرحمن بن إدريس[2]، فتبعه الناس على ذلك، ولم يقل له أحد إن هذا لا أخذ لك به؛ لأن الأمر إذا كان مبنيا على ما هو الحق، لزم اتباعه، على أن مسألتنا أولى من مسألة ﴿عِوَجًا﴾ كما لا يخفى[3].

(1) – رسائل في رسم وضبط بعض الكلمات القرآنية، ص (32–33).

(2) – عبد الرحمن بن إدريس بن محمد المنجري الإدريسي الحسني التلمساني ثم الفاسي، شيخ المغرب في عصره، له عدة كتب منها: "حاشية على فتح المنان"، توفي 1179هـ، انظر الأعلام، (298/3).

(3) – رسائل في رسم وضبط بعض الكلمات القرآنية، ص (31).

والحاصل أن الحذف له سند، ولا سند لثبت الألف في الكلمتين، إلا قاعدة: "تصوير اللفظ بحروف هجائه" وهذه القاعدة يصار إليها، ويعمل بها عند عدم النص، والنص هنا بخلافها موجود، فهو مقدم على الضابط، كما هو مقرر.

**الخاتمة:**

وفي غب هذا البحث أعتَقِد أنّ ما قدّمته هو عصارة أقوال وأدلة وحجج الخائضين في مسألة مخالفة العمل في الرسم القرآني للنص، وقد تعرفنا على أنماط الأدلة ومناهج الاستدلال لديهم، خاصة في مسألة الاختلاف في حكم ألفي سقاية وعمارة، حيث عرضت لجملة من نصوص العلماء تثبت الألفين أو تحذفهما، كما عرضت لأدلة الإثبات، وأدلة الحذف، ويمكن إجمال النتائج في الآتي:

من قال بالإثبات استمسك بالأصل، حيث لم يثبت عنده غيره، وجملة أدلته اعتراضية، بمعنى أنها تعترض على ثبوت الإثبات، وأقواها عندي العمل الجاري بالإثبات.

من قال بالحذف أتى بأدلة وحجج مقنعة، ونقول متعددة، وأمثلة مشابهة، تقنع قارئها، وتزيل عنه الشك، وإن لم يكن له إلا النص على حذفها في المصاحف لكفى، فقد نقل من يتصف بالعدالة والأمانة أنها محذوفة في مصحف الإمام، فلم يبق إلا التسليم برجحانه على الإثبات، وقد تبين ذلك بأدلة أخرى وردت في صلب هذا البحث، وإذا تبين رجحان مسألة من المسائل بالأدلة الدامغة والمقنعة وجب اتباع الراجح كما في مسألتنا، حتى ولو كان استقرار العمل على خلافه.

والله الموفق وهو الهادي إلى صراط مستقيم

## المصادر والمراجع


1. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
2. الإبانة عن معاني القراءات لمحمد مكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور إسماعيل فتحي شلبي، دار النهضة مصر العربية، بدون تاريخ.
3. إبراز المعاني من حرز الأماني شرح متن الشاطبية، لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1349هـ.
4. الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: 1394هـ/ 1974م.
5. الانتصار للقرآن الكريم للقاضي أبي بكر ابن الطيب الباقلاني، تحقيق الدكتور محمد عصام القضاة، دار ابن حزم، بيروت لبنان، الطبعة الأولى بدون تاريخ.
6. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة – القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.
7. البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.ط1، 1376 هـ – 1957م .
8. تاريخ القرآن الكريم، لمحمد طاهر بن عبد القادر الكردي المكي الشافعي الخطاط، دار مصطفى محمد يغمور بمكة، بمطبعة الفتح بجدة – الحجاز ، بتاريخ 1365 هـ 1946م.
9. تنبيه الخلان بتكميل مورد الظمآن "مطبوع ضمن كتاب دليل الحيران على مورد الظمآن"، لأبي محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عاشر الأنصاري الأندلسي، المغربي الفاسي، دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، سنة الطبع 1426هـ – 2005م.
10. جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر مؤسسة الرسالة ط1 بتاريخ 1420هـ 2000م.
11. الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري، بإخراج وخدمة محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وقضي محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية القاهرة، الطبعة الأولى، بتاريخ:1400هـ.
12. الجامع المقدم شرح الجوهر المنظم، لأحمد بن محمد بن أحمد باب النجيبي، مخطوط بالمعهد الموريتاني، تحت رقم (558).
13. حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجله، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/2، 1979م.

14. حلية أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد: للجعبري، مخطوط رقم 4/225 مكتبة جامع القرويين فاس.
15. دليل الحيران على مورد الظمآن، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (ت: 1349هـ)، دار الحديث- القاهرة.
16. رسائل في رسم وضبط بعض الكلمات القرآنية، لأحمد بن أحمد الصغير، وأحمد الحبيب، ومحمد التهامي، جمع وتحقيق: أبو زكرياء محمد صغيري، الطبعة الأولى: 1433هـ-2012م، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
17. رسم طالب عبد الله المسمى الإيضاح الساطع على المحتوى الجامع رسم الضبط وضبط التابع وتليه شروح المشدد، الحملة، الضبط، لعبد الله بن الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م. بدون ذكر الطبعة.
18. رشف اللمى على كشف العمى، للشيخ محمد العاقب بن مايابى الجكني، تحقيق: محمد بن سيدي محمد مولاي، دار ايلاف، الكويت، ط1، 1426ه، 2006م.
19. شرح السنة لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش المكتب الإسلامي- دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، 1403هـ - 1983م.
20. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - 1415هـ، 1494م.
21. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس(ت: 395هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى 1418هـ-1997م.
22. الطراز في شرح ضبط الخراز، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله التنسي، دراسة وتحقيق: الدكتور: أحمد بن أحمد شرشال، مجمع ملك فهد لطباعة المصحف المدينة المنورة بتاريخ: 1420هـ.
23. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بدر الدين العينى (ت: 855هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
24. عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، لابن البناء المراكشي، حققته وقدمت له: هند شلبي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1990م.
25. فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي قتيبة نظر الفاريابي، دار طيبة، رياض السعودية، الطبعة الأولى: 1426هـ/2005م.
26. فتح المنان في شرح مورد الظمآن لعبد الواحد ابن عاشر، مخطوط بمكتبة القرويين بفاس رقم (4/226). الميكروفيلم رقم 183.

27. فضائل القرآن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة ابن تيمية الطبعة الأولى 1416هـ.

28. فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق مروان العطية، دار ابن كثير دمشق، الطبعة الأولى 1415هـ - 1995م.

29. القرآن الكريم الوثيقة الأولى في الإسلام مراحل التدوين، د. محمد قبيسي، منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت ط1 بتاريخ 1401هـ/1988م.

30. كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني: للإمام إبراهيم بن عمر الجعبري الخليلي، تحقيق: الأستاذ أحمد اليزيدي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، 1419هـ _ 1998م.

31. مباحث في علوم القرآن الدكتور صبحي الصالح دار العلم للملايين، بيروت لبنان

32. مباحث في علوم القرآن لمناع بن خليل القطان، مكتبة المعارف، الطبعة الثالثة: 1421هـ- 2000م.

33. المحكم في نقط المصاحف، لعثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني، تحقيق: د. عزة حسن، طباعة: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، 1407ه.

34. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي بالولاء، الأندلسي، تحقيق أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، مجمع الملك فهد - المدينة المنورة، عام النشر: 1423هـ- 2002م.

35. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر – بيروت، تاريخ: 1395 هـ- 1975م.

36. المصاحف، لأبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجتاني الحنيلي، المعروف بـ: "ابن أبي داود"، تحقيق: الدكتور محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية:1423هـ/2002م، بيروت لبنان.

37. معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به، للأستاذ الدكتور عبد العلي المسؤول، دار السلام القاهر، الطبعة الأولى 1428هـ -2007م.

38. المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تأليف: عثمان رضي الله عنه بن سعيد أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، طباعة: مكتبة الكليات الأزهرية.

39. الموسوعة القرآنية، لإبراهيم بن إسماعيل الأبياري، مؤسسة سجل العرب، 1405هـ.

40. النشر في القراءات العشر لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى تصوير دار الكتاب العلمية.